

المحاسبة القومية (المبادئ - المفاهيم) - تتعدد تعريف المحاسبة القومية مع تعدد المهتمين بدراساتها واختلاف وجهات نظرهم بشأنها () . فنجد أن الاقتصادي ينظر إلى المحاسبة القومية على أنها مدخل مقيد في تحليل ودراسة الاقتصاد القومي ، الأمر الذي National Economic أو المحاسبة الاقتصادية القومية accounting Economic حدا به إلى تسميتها بالمحاسبة الاقتصادية وعلى ذلك ، فالمحاسبة القومية من وجهة نظر الاقتصادي لا تعدو أن تكون إلا عرتنا منظماً للنشاط الاقتصادي Accounting معبراً عنه في صورة صفقات ومعاملات . ومن ناحية أخرى نجد أن رجل الاحصاء ينظر إلى المحاسبة القومية على أنها وسيلة لتجميع الاحصاءات والتقديرات المختلفة عن الدخل والنتائج القومي للدولة في مجموعها خلال فترة معينة ، ولذلك يقصد فمن وجهة نظر الإحصائي National income Statistics بالمحاسبة القومية في هذا المجال مجرد إحصاءات عن الدخل القومي وان الحسابات التي تستخدم في هذا الشأن ECONOMIC Statistics نجد أن المحاسبة القومية ما هي إلا إحصاءات اقتصادية هي حسابات من حيث الشكل فقط، ويدخل رجل السياسة والاجتماع مع المهتمين في دراسة المحاسبة القومية على اعتبار أنها أداة نافعة في ترشيد قراراته وفي حل مشاكله المتعلقة بتنمية ثروات المجتمع وكيفية توزيعها بما يحقق قيما اجتماعية معينة . فبالإضافة إلى بيان المتغيرات التي توجز نتائج النشاط الاقتصادي يري رجل السياسة والاجتماع أن المحاسبة القومية يجب أن تتسع بحيث تشمل حسابات ديموغرافية تبين أهمية الاستثمار البشري في مجالات التنمية وما يتطلبه من إهتمام بأمور تخطيط التعليم والقوى العاملة وبصفة عامة إعطاء ملول قياسي لنمط المجتمع والطريق الذي يسلكه هذا النمط من فترة لأخرى هذا أما فيما بين . Social Accounting الجانب الاجتماعي للمحاسبة القومية دعا بعض الكتاب إلى تميته بالمحاسبة الاجتماعية المحاسبين فقد جري العرف على إعتبار المحاسبة القومية مجرد تطبيق للمبادئ المحاسبية العادية على مستوي الاقتصاد القومي للحسابات الخاصة بالوحدات الاقتصادية المختلفة التي تكون Consolidation وهي بهذا - في نظر البعض - ليست إلا تجميعاً للإشارة إلى MacroAccounting في مجموعها الجهاز الانتاجي للدولة . ولذلك يطلق عليها كثير من المحاسبين المحاسبة الكلية المحاسبة على مستوى الوحدة MacroAccounting الميدان الكلي أو التجميعي الذي تهتم به وتمييزاً لها عن المحاسبة الجزئية الاقتصادية . ونحن نري أن كل وجهات النظر السابقة مكملة لبعضها على أساس أنها أبعاد مختلفة لصورة متكاملة . فنطاق المحاسبة القومية أشمل من مجرد حسابات للدخل والنتائج القومي ، كما أنها ليست مجرد تجميع للحسابات على مستوي الوحدات الاقتصادية ، وأن مادتها العملية هي مزيج من المفاهيم الاقتصادية والمحاسبية ذلك بالإضافة إلى القيم الاجتماعية السائدة في الزمان والمكان . كذلك يجب أن ندرك أن أهداف المحاسبة القومية متعددة وأن الوسيلة لتحقيق هذه الأهداف هي مجموعة من الأدوات والطرق المحاسبية والإحصائية والرياضة . فالمحاسبة القومية هي في واقع الأمر ملتقى لأكثر من حقل واحد من حقول المعرفة : المحاسبة ، وهي بهذا تعد مثلاً رائعاً على تداخل العلوم الإنسانية وتشابكها من أجل رفاهة الإنسان وتنمية قدرته على التحكم والتنبؤ . وهكذا نجد أنه هناك أكثر من تسمية واحدة للمادة موضوع دراستنا ، ١ - المحاسبة القومية . ٢ - المحاسبة الاقتصادية القومية . ٤ - المحاسبة الاجتماعية . ونحن نفضل التسمية الأولى - المحاسبة القومية - لأنها من ناحية تشير صراحة إلى وجهة النظر القومية التي تميز هذا المنهج المحاسبي عما عداه من المناهج المحاسبية الأخرى ، ومن ناحية ثانية لأنها تسمية شائعة الاستخدام بين كثير من الكتاب وبصفة خاصة في كتابات منظمة الأمم المتحدة وترتيباً على ما سبق يمكننا مبدئياً (1) تعريف المحاسبة القومية على النحو الآتي : المحاسبة القومية هي فرع من فروع الدراسة المحاسبية يهتم بقياس وتحليل وعرض الجوانب الاقتصادية للنشاط القومي بطريقة منظمة ومنطقية وشاملة تبين لنا طبيعة وحجم النشاط الاقتصادي والعلاقات والمتغيرات التي تحكم هذا النشاط وذلك بهدف تقييم الأداء على المستوى القطاعي أو القومي وعلى فترات دورية كما أنها في نفس الوقت تعمل على توفير البيانات التحليلية اللازمة لإتخاذ القرارات وترشيد السياسات والخطط القومية ، تمويل ، إستثمار - للمتغيرات الاقتصادية المختلفة وبأى درجة من articulated وبحيث يمكن إعطاء مضمون عملي وبشكل منطقي متماسك الشمول والتحليل والإجمال مرغوب فيها وبما يتناسب مع الامكانيات الإحصائية المتاحة في المكان والزمان . فالمحاسبة القومية ما هلا إلا محاولة لإخضاع النظام الاقتصادي في الدول بجوانبه وأبعاده ووحداته المتعددة لأسلوب التحليل المحاسبي المعتاد وذلك بإستخدام عدد من الحسابات والقوائم التي يتم تركيبها وفقاً لمجموعة من المبادئ والقواعد والاجراءات المحاسبية التي تحديد السمات الأساسية للمحاسبة القومية فيما يلي : (2) . Of Social 09/1٤ تأخذ في الاعتبار وجهة نظر المجتمع ككل ٢٧٢١٧٧

١ - ارتباط الوثيق بين المحاسبة القومية وعلم الاقتصاد . ٢ - الارتباط الوثيق بين الحسابات القومية وعلم المحاسبة . ٣ - تعدد أهداف أو إستخدامات المحاسبة القومية . ٤ - تعدد فروع المحاسبة القومية . ٥ - تعدد أنظمة المحاسبة القومية . (3) وهي ما

تستهدف أيضاً : ١ - تصوير قيمة الناتج في فترة معينة أي قيمة ما يبيعه منتجوا السلع والخدمات للمستهلكين الاستهلاك ٢ - قيمة ما يضاف إلى الثروة القومية الاستثمار وهذا يمثل قيمة الزيادة في طلب المنتجين على الموارد والسلع . ٣ - وهي كذلك تمثل قيمة الطلب على ما يذهب لعناصر الانتاج خلال الفترة ذاتها [الدخل] ٤ - بالإضافة إلى المدفوعات التحويلية التي ليس لها مقابل من السلع والخدمات . الدخل النقدي . ويتضح من هذا أن حسابات الدخل القومي تصور النظرية الاقتصادية في تطبيقها العملي وتعتمد عليها . أولاً - أوجه الشبه : أ - يعتمد الإثنين على مبدأ القيد المزدوج ويتبع ذلك في المحاسبة القومية بحيث تسجل كل صفقة مرتين كل منهما في حساب مخالف مع إعتبارهما صفقات تبادل بغض النظر عن حقيقتهم . ب - من وجهة نظر تسجيل العمليات تستوحى القاعدة العامة من التطبيق التجاري وهو قياس الاستحقاقات والالتزامات المقبلة فمثلاً تحتسب المشتريات من السلع والخدمات منذ تولد الحق أو الدين وليس من ساعة الدفع ، وكذلك الحال بالنسبة إلى العمليات التي من جانب واحد . أي أن النظام المحاسبي يسهم بالدائنية والمديونية وليس بالدفع . ج - تتفق أغراض المحاسبة القومية والتجارية في التوصل إلى وصف أكثر واقعية للنشاط الاقتصادي - ووصفه في صورة حسابات لأجل التوصل إلى الحسابات المنتجة لأجل ترشيد السياسة الاقتصادية هذا مع وجود بعض إستثناءات من هذه القاعدة لأسباب عملية كما هو الحال بالنسبة إلى الضرائب المباشرة والصادرات والواردات . كما أن العمليات تسجل من الناحية المحاسبية على أساس قيمتها النقدية وان كانت المحاسبة تتم على أساس افتراض في بعض الحالات منها حالة ذلك الجزء من الناتج الزراعي الذي تستهلكه العائلة من زراعتها وإنتفاع مالك العقار يسكنها فيه . ثانياً - أوجه الاختلاف : ١ - ان المحاسبة التجارية خاصة بدراسة المشروع نفسه والتوصل إلى نتيجة أعماله . اما في المحاسبة القومية يكون الغرض هو قياسي . النشاط الاقتصادي الخاص بالدولة وقياس هذا النشاط ورسم السياسات لتحقيقه . ب - نجد أن كثيراً من البنود الخاصة بحساب الانتاج في المحاسبة التجارية لا يدخل في نطاق ح / الإنتاج في المحاسبة القومية ، فالمحاسبة القومية تستبعد من ح / الانتاج الارباح الرأسمالية الناشئة عن الزيادة في قيمة الأصول . وما يدفعه المشروع من مبالغ تسديداً لقروض سبق أن عقدها محولاً إياها إلى ح / رأس المال . كلك يخرج من هذا الحساب الخسائر الطارئة غير المتعلقة بعملية الإنتاج مكتفياً بالخسائر العادية ذات الصلة بالإنتاج والممكن التأمين ضدها . ج . إذا كانت المحاسبة المالية تعبر عن أهمية خاصة لتقدير إستهلاك رأس المال الثابت وذلك في حالات البيع والتصفية فإن المحاسبة القومية تتجنب هذا السبيل معتمدة على مقادير إجمالية وهي أن فعلت تهتم بتقدير التغير في قيمة الأصول الثابتة بسبب النقص في قدرتها الانتاجية بحرية هذا التقويم سنوياً . د - تختلف طريقة تقويم المخزون في نوعي المحاسبة - فبينما تعتمد المحاسبة المالية في هذا الصدد على الأسعار جارية - تكتفي المحاسبة القومية بحساب التغير المادي في المخزون بغض النظر عن أسعاره . بينما تهمل المحاسبة المالية التغير الطارئ على قيمة ثروة المشروع - اللهم إلا في حالات بيع الأصول نجد أن المحاسبة القومية تظهرها في حساب الأصول ولا تدرجها ضمن ح / الانتاج القومي لعدم إرتباطها بعملية الانتاج . المبحث الثاني إستخدامات الحسابات الإقتصادية القومية وستتناول فيما يلي أهم إستخدامات الحسابات الإقتصادية القومية ، تكمله للسمات ا - سية للمحاسبة القومية فيما يلي :

اولاً إستخدامها في التحليلات الهيكلية : الخ انحسابات القومية توصف النشاط الاقتصادي . لهذا كان لابد من معرفة الهيكل لاقصادي - ذلك أن الهيكل يبرز كل نشاط الاقتصاد القومي . كيف يعمل التحليل الهيكلية : أ - ولدراسة التركيب الهيكلية نقسم إجماليات الناتج القومي أولاً على أساس القطاعات التي يتولد فيها الدخل القومي لتحديد مدى إسهام هذه القطاعات الانتاجية [أي ماذا تعطينا] كالزراعة والصناعة والخدمات - أي مقدار الناتج الذي تحقق في كل منها ب - كذلك فإنه يمكن في هذا النوع من الدراسة تحليل الناتج الإجمالي والدخل القومي على أساس ثان هو مقدار الأنصبة القابلة للتوزيع للوقوف على مكوناته حسب دخول الأفراد من المرتبات والأجور والإيجارات والفوائد والأرباح (نظام رأسمالي) ذلك لأنه لابد أن نعرف قيمه كل منها ج - ما الأساس الثالث لتبويب إجماليات الناتج القومي في هذا النوع من الدراسة فهذا تحليل الإنفاق القومي - حيث يتم التحليل إلى إجمالي الإنفاق الخاص على السلع الاستهلاكية والخدمات من ناحية وعلى الاستثمار من ناحية أخرى وكذلك إلى إجمالي الإنفاق الحكومي الاستهلاكي والاستثماري وإجمالي التغير في المخزون والمعاملات من الخارج أي لابد من معرفة مقدار الإنفاق على مختلف أنواع السلع الاستهلاكية والسلع الاستثمارية لأنه يبين لنا النمط الإنفاقي وذلك لترشيد العملية الاقتصادية لمعرفة حجم الإنفاق على السلع الاستهلاكية والاستثمارية حيث يتكامل لنا التحليل الهيكلية . ثانياً - استخداماتها في تحليل النتائج : أي حسابات النتيجة على مستوى المحاسبة القومية - أي نتيجة النشاط الاقتصادي - ذلك وأن النشاط الاقتصادي يتمثل في الإنتاج والاستهلاك والاستثمار - وتحليل النتائج أي تحليل الحسابات الخاصة بالإنتاج والاستهلاك والاستثمار . والتحليل ليس المقصود منه هو عمل قياس فقط

ولكنه يتبلور في صورة قياسية تشمل مثلاً: (2) قياس الإنتاجية = (الناتج / عدد العاملين) في هاتين الصورتين ينصرف الاهتمام إلى قياس الجانب الحقيقي من العمليات باعتبارها تسجل حقيقة ما قام به المجتمع من تقدم في مجالات الاستهلاك والانتاج والاستثمار الحقيقي . ويمكن أن نضيف إلى مقومات هذا التحليل جانبي الدائني والمديونية أي لدخل فيه الحقوق والديون المترتبة لصالح الإقتصاد القومي ، وهذه خلال السنة بحيث لصل إلى تقدير أشمل لقدرة النظام الاقتصادي على الأداء . ثالثاً . إستخدامها في تحليل الدخل والوفورات : يتحدد مجان هذا النوع من التحليل في القطاع الخاص حيث تعقد الصفقات الاقتصادية كما أنه يتركز في العلاقات المتبادلة بين الأشخاص الاقتصادية وعلى العموم فإنه لا يمكن الاستفادة من المحاسبة القومية في هذا الشأن ذلك لأن المحاسبة قومية تصاغ في صورة معادلات . رابعاً – إستخدامها في رسم السياسات الاقتصادية : لقد قلنا أن المحاسبة القومية هي عبارة عن تحليل منهجي فني بقصد صياغة النظام الاقتصادي في صورة حسابات بحيث يمكن قراءتها وترشيد السياسات الاقتصادية – ما معنى سياسة إقتصادية ؟ هي هدف تضعه الحكومة وتضع له وسائل خاصة به لأجل تحقيقه – وقد تكون تلك السياسة جزئية [كما لو عملت للضرائب فقط .] أو كلية كالخطيط الاقتصادي للدولة 1 رأسمالية – إشتراكية . متخلفة . أ – بالنسبة للدول الرأسمالية : إن من مهام المحاسبة القومية هو ترشيد السياسة الاقتصادية غير أن تلك الدول تجد أمامها مشاكل خاصة نابعة من طبيعة نظامها . [مشكلة الإحلالات ومشكلة الدورات] ذلك أنه عند عمل حسابات قومية في الدول الرأسمالية لابد لنا من أن نصل إلى معرفة المركز الاقتصادي للدولة – أي معرفة مقدار المديونية والدائني أي ليه أو عليه لمعرفة ما إذا كان عندها فائض أو عجز . وصف المركز المالي : وأين تنفق [2- نستطيع أن نعرف مدي التفاعل والترابط بين الأنشطة والقطاعات المختلفة ومنا نستطيع أن نصل إلى أهمية خاصة بالمركز لمالي – إذ أنه في حالة عدم وجود تفاعل – . لابد وأن يكون هناك ضعف في المركز القومي – يمكن دراسته ومعرفة أسبا به ووسائل علاجه . 3- بالنسبة للنواحي المالية في وصف المركز المالي . سنتمكن من أن نعرف – كيف تنتشأ النقود ؟ كيف توزع ؟ ونستطيع أن نعرف ما هو القطاع الذي يقل فيه النشاط أو نحاول أن نستثمر فيه النقود . 4- نستطيع التنبؤ . فلو أن الانتاج زاد بمعدل معين وثابت أمكننا معرفة مستوى الانتاج في المستقبل القريب [أي يمكننا من عمل الميزانية القومية] وهي تقابل الموازنة التخطيطية في المشروع التجاري . ب – بالنسبة للدول الاشتراكية : إن الحسابات القومية تلعب هناك دوراً هاماً . ومن المعلوم أن القطاع العام فيها يغطي معظم دائرة الإقتصاد القومي . وأن رسم السياسة الاقتصادية فيها يتم بواسطة التخطيط الاقتصادي الشامل . والتخطيط هناك عبارة عن حسابات توازنه مستقبلية . أي انه عبارة عن موازين ج – بالنسبة للدول المتخلفة اقتصادياً : فإن راسم سياستها الاقتصادية يضع نصب عينيه التنمية الاقتصادية فيحتاج إلى إطار محاسبي على أكبر قدر ممكن من الشمول والتفصيل بالنسبة إلى الطوائف في القطاعات المختلفة والتصرفات الاقتصادية حتى يتسنى تقدير التركيب الهيكلي للإقتصاد القومي ٦ إستبيان كيفية سيره ووظائفه ومواطن النقص فيه ثم يحدد الهدف المطلوب وينظر فيما إذا كانت الموارد المالية المتاحة التي تظهرها الحسابات القومية والامكانيات المادية والفنية تسمح بالوفاء به . وهل يمكن الاستعانة بموارد خارجية . والنزول إلى هدف متواضع . ولكن يلاحظ أن أنظمة الحسابات القومية . إذا وجدت في البلاد الناهضة . إن تصوير الحسابات عن مدة ماضية يسمح بالمقارنة بين ما أمكن تحقيقه من الأغراض وبين ما ينتظر التوصل إليه قياساً وهو م يعرف بالمتابعة الاقتصادية ' التي تكون مثمرة لو تمت على فترات دورية قصيرة . خامساً : إستخدامها في المقارنات في الزمان والمكان : تستخدم الحسابات القومية في عقد مقارنات لإجماليات الدخل والناتج القومي في البلد الواحد خلال سلسلة زمنية كذلك فإن الحسابات القومية تتخذ وسيلة لعقد المقارنات الدولية بين البلاد المتخلفة لمقارنة الاجماليات الأساسية كالدخل القومي والاستهلاك والاسثمار والمقارنة الانتاجية والرفاهية العامة . وتعتمد الاحصاءات التي تصدر عن المنظمات الدولية المعنية بموضوع الحسابات القومية على هذا النوع من المقارنات . أولاً – إجمالي الدخل القومي وإجمالي الناتج القومي : إنصرف الاهتمام في بداية فترة ما بين الحربين إلى قياس إجمالي الدخل القومي . ثم ما لبث الدخل القومي أن صار مقياساً للنشاط الاقتصادي يتعرف به على التغير الطارئ على المستوى الاقتصادي للمعيشة . الأمر الذي إنعكس في تغيير تعاريف الدخل القومي وان إستمرت تعنى نفس الشيء . تعاريف الدخل القومي: ١ – من ناحية اكتسابه: هو المجموع الكلي لدخول الافراد التي يكتسبونها من المساهمة في خلق الناتج القومي من السلع والخدمات المستمدة سن قيمة هذا الناتج وسواء كانت هذه الدخول مكتسبة . من العمل أو من الملكية . وهذا هو مدخل الأنصبة الموزعة . الدخل القومي = الأجور + الأرباح = الناتج القومي الدخل القومي = أجور + أرباح + ربح + فوائد على رأس المال = الناتج القومي ! تكلفة عذاصر النتج عند الإقتصاديون [ب – من وجهة نظر القيمة المضافة: هو عبارة عن الناتج القومي الذي يتكون من الاستهلاك الوسيط والقيمة المضافة: الدخل القومي

= الناتج القومي = الاستهلاك الوسيط + القيمة المضافة [الزيادة فى الإنتاج] الدخل القومي = صافى الناتج القومي = الاستهلاك + صافى الاستثمار الدخل القومي = صافى الناتج القومي = القيمة المضافة بعد خصم الاستهلاك صافى الاستثمار . الدخل القومي فى نظر كبار الكتاب • ارفينج فيشر: الدخل القومي هو سيل وتدفق للدخول. • كارل ماركس: الدخل القومي هو عبارة عن جميع الدخول المتولدة خلال عملية الإنتاج باستبعاد دخول الذين لا يشتركون فى الإنتاج المادي ولكن مع التوسع فى تفسير هذا الإنتاج بحيث يندرج تحته الخدمات المساعدة على الإنتاج السلعي فى المؤسسات التى تتبلور فى ناتج مادي كسلعة النقل وأجزاء صناعة النقل ومنظمات الإئتمان التى تخدم فروع الإنتاج السلعي والتوزيع بالجملة والقطاعي والتموين ونقل المسافرين ووسائل النقل التى تخدم المستهلك النهائي والمعامل بحيث لا يستبعد سوى الخدمات الشخصية خارج نطاق الاقتصاد التجاري وخدمات الإدارة الحكومية. • جون مينار ديكنز: الدخل القومي يساوي قيمة الناتج الكلى بالضرورة وأن الاتفاق على سلع الاستهلاك لابد وأن يتعادن مع قيمة الناتج منها وأنه باستبعاد الاضافة إلى المخزون يتعادل بالضرورة البندان البقيان وهم. الادخار والاستثمار. • خبراء الأمم المتحدة: الدخل القومي يساوي جملة الدخل التى تذهب إلى عوامل الإنتاج المقدمة من المقيمين إقامة عادية فى البلد قبل خصم الضرائب المباشرة. ووصف الناتج بأنه إجمالى على أساس أنه لا يأخذ فى الحسبان السلع الرأسمالية التى استهلكت خلال العملية الإنتاجية ويلاحظ أن الناتج المحلي = جميع الإنتاج الذى أنتج داخل البلد ذلك ان الصافي وهو فوق طرح تدفقات من العالم الخارجي والواردة = صافى عوائد الدخل، فإذا كان لأهل بلد معين استثمارات أجنبية كبيرة فى الخارج كان الناتج المحلي أقل من الناتج القومي والعكس إذا كانت البلد غنية بالثروة المعدنية والمناجم ولكنها يملكها ويديرها اجانب. ويلاحظ أن الفرق بين إجمالى الدخل القومي واجمالي الناتج القومي يساوي الصافي الدخل الذى يؤول من الخارج - وهو جميع دخل من الملكية لانه جزء من الناتج المحلي لبلد اجمالي الدخل القومي - اجمالي الناتج القومي = صافي الدخل الذى يؤول من الخارج وتتمثل أهمية إصطلاح الموارد المحلية فى أنها مقياس للموارد الكلية المستخدمة فعلاً خلال السنة فى الاستثمار أم الاستهلاك وتشمل على الموارد التى تحصل عليها كدخل من الخارج أو من الاستثمارات الأجنبية وهى تعكس التغير فى شروط التبادل التجاري نظراً لأنها تستبعد جميع الصادرات وتتضمن جميع الواردات. ويمكن أن نعبر عما سبق فى المعادلات الآتية: إجمالي الناتج القومي = الاستهلاك + الاستثمار + الصادرات - الواردات إجمالي الدخل القومي = إجمالي الناتج المحلي + صافى الدخل من أنواع الملكية فى الخارج إجمالى الموارد المحلية = الاستهلاك + الاستثمار المحلي الدخل القومي = الناتج القومي + صافى التحويلات من البلاد الأجنبية = الاتفاق + الفائض من الميزان التجاري لمدفوعات الناتج الصافي: ويقو دنا الحديث عن الناتج الإجمالي إلى تناول الناتج الصافي الذى يحتسب بخصم مقال الاستهلاك للأصول الراسمالية المستخدمة فى عملية الإنتاج. الناتج الصافي = الناتج الإجمالي - مقابل الاستهلاك الأصول الثابتة الرأسمالية المستخدمة فى عملية الإنتاج و اذا نظرنا إلى الناتج القومي من وجهة نظر أسعار السوق يصبح مجموعة من السلع , والخدمات بينما لو نظرنا إليه من وجهة نظر أسعار التكلفة لأصبح مجموع صافى المساهمة من مختلف فروع الاقتصاد أى القيمة المضافة. و اذا ما إستخدم الناتج القومي فى تحليل النتائج وجب فهم مقابل الاستهلاك على اساس الإدخار حيث نعكس ما يستهلك فعل خلال عملية الإنتاج. وبمناسبة الإشارة إلى سعر السوق أو التكلفة نجد أنهما وسيلتان لحل مشكلة التقويم التى نشأت بسبب الحاجة إلى تقدير قيمة الصفقات الاقتصادية (كمية * سعر = قيمة) توطنة لتجميعها وادراجها فى إطار الحسابات القومية ومقارنة مقدارها فى صور مختلفة وكذلك للوقوف على نتيجة العمليات الإنتاجية فى مراحلها المختلفة لإجراء المقارنات فى المكان والزمان ويمكن علاج مشكلة التقويم إما عن طريق الأسعار أو بواسطة التقدير الحكى أو بعدم تقدير الصفقات لوجود ما يبرر ذلك. و تثار اعراضات كثيرة بالنسبة لسعر السوق على أساس أنه غير حقيقي ذلك أنه فئات الأمر حليط من الأسعار الفعلية والأسعار المجازية الافتراضية مما يفقده التماثل التنافسية كذلك فهو يستخدم كنوع من القياس لتقدير القيم للصفقات الحقيقية كذلك تقيم به مشتريات القطاع العائلي، و مشتريات الهيئات الغير ستربحه م الحكومة والمشتريات فى الحساب الراسمال، و ايضا سعر التكلفة لا يمثل القيمة الحقيقية لأن هناك هامش تجاري يتمثل فى التامين النقل والوسطاء لأنه يتراكم على سعر التكلفة وتتراكم السلع فى السوق لأن ذلك الهامش يرفع من قيمة السلعة. لأن زيادة القيمة لابد وأن يرتفع السعر. وهذا كله يجرنا إلى الكلام عن: الدخل الشخصي والدخل الممكن التصرف فيه: الدخل الشخصي: يتكون من جميع الدخول التى تأتى من جميع المصادر إلى العائلات والهيئات الخاصة غير الهادفة إلى الربح وسع إحسب التحويلات الخارجية بحيث شمل تعويضات المستخدمين وانعمال ودخول الشركات غير المساهمة وأرباح الأسهم والفوائد دون القائدة على القروض الاستهلاكية وصافى الربح والتحويلات الخارجية التى تحصل عليها العائلات والهيئات التى لا تعمل للربح. والفرق بين الدخل

القومي والدخل الشخصي يرجع إلى الاستبعاد وعوائد الدخل التي لا تدفع إلى القطاع العائلي والهيئات الغير هادفة إلى الربح ومع احتساب التحويلات الخارجية. الدخل الشخصي = الدخل القومي - [أى شئ يستقطع من المنبع] الأرباح غير الموزعة + ضرائب الشركات التي تحجز من المنبع م التأمين الاجتماعي + مدفوعات نقل للداخل + أى مدفوعات تحويلية كالأعلانات والهدايا والهبات م التعويضات الدخل الممكن التصرف فيه: يساوى الدخل من جميع المصادر للعائلات والهيئات غير المستريحة بعد خصم الضرائب المباشرة والتحويلات الجارية الأخرى المدفوعة منهم أى عبارة عن الدخل الشخصي السابق مطروحاً منه قيمة الضرائب المباشرة ومدفوعات التأمين وخلافه - التي تدفع بعد استلامه لدخله الشخصي. ويعرف الدخل الشخصي الممكن التصرف فيه من ناحية استخدامه او تخصيصه بأنه يساوى جملة الانفاق الاستهلاكي والادخاري للعائلات والهيئات التي لا تعمل للربح. الدخل الممكن التصرف فيه - الدخل الشخصي الضرائب على الأفراد = الانفاق على الاستهلاك + صافى الادخار الشخصي ثانياً - الناتج غير السوقى: يقصد بهذا الناتج تلك السلع والخدمات التي لا تنتهى إلى العرض فى السوق. أى التي يستهلكها منتجوها. وكذلك الذين يؤدون خدماتهم ويحصلون فى مقابلها على دخول عينية لا نقديه. وأهمية هذا الموضوع ترجع إلى مشكلة تقويمه؟ أو بالسعر الذى كان من الممكن أن يشتريها من السوق ولو لم يكن عنده نقود؟ ولا بد وان يؤخذ فى الحسبان أنه من وجهة نظر الصالح العام يجب أن تقوم السلع ذات المنفعة المتكافئة لن يستهلكونها تقويماً متساوياً. ذلك أن أساس التقييم هو توازن المنفعة. ولقد أخذت غرفة التجارة الأمريكية إلى تقويم ما يستهلكه الزارع بمقدار ما يمكنه بيعه فى السوق. وثمة أمثله منها للتصنيف فى النشاط الإنتاجي لخدمة المنازل. فكيف تقوم خدمات الزوجة فى المنزل؟ وهناك عدد من المشاكل كما هو الحال بالنسبة لخدمات المؤسسات غير المستريحة والتي تقدم خدماتها مجاناً دون عرضها فى السوق. ثالثاً - الناتج الوسيط: يقصد بالناتج الوسيط تلك السلع والخدمات التي تدخل فى انتاج غيرها من السلع والخدمات وتكون موضوع صفقات تتمثل فيما تشتريه الوحدات الانتاجية بعضها من البعض الآخر على الحساب الجاري الأمر الذي يستوجب استبعادها من اجمالى القيمة السوقية كي نحصل على اجمالى الناتج القومي. والصعوبة التي تظهر فى هذا الصدد ان ما يظهر كحساب جارى فى حساب مؤسسة فردية لا يمثل استخدام السلع والخدمات فى الانتاج الجاري أو فى زيادة الموجودات هذا فضلاً عن أنه من الصعب التمييز بين النفقات الجارية والنفقات الرأسمالية. وتوجد فى هذا الصدد معايير نظرية منها إعتبار السلع الرأسمالية هى تلك التي تدوم صيانتها الانتاجية لأكثر من عام مع إستبعاد الاصلاح فى الصيانة " غرفة التجارة الامريكية ". إلا أن بعض البلاد الاسكندنافية تعتبر جميع الاصلاحات ضمن التكوينات الرأسمالية مما يجعل اجمالى الناتج القومي صورة صادقة للتغير الحقيقي فى الحياة الاقتصادية من الرخاء إلى الكساد حيث أنه فى أوقات الرخاء يكون من مصلحة أصحاب الأعمال القيام بهذه الاصلاحات لإستبعادها من الوعاء الضريبي بينما يجمع به عن إجرائها فى أوقات الكاد بسبب إنخفاض الأرباح. مشكلة الخدمات بوجه عام: إننا نجد صعوبة كبيرة فى تقييمها كما أننا نتساءل هل تعتبر داخله فى الانتاج أم خارجه عنه. فإننا نجد أنفسنا أمام مذاهب تختلف فى ضرورة تقييمها من عدمه. فيذهب الكتاب فى هذا الشأن مذهبين: المذهب الأول: مذهب الدول الرأسمالية حيث طالبت بضرورة تقييم الخدمات باعتبارها داخله فى دائرة الانتاج لأن مفهوم الدخل القومي فى الاقشاد الرأسمالي هو عبارة عن قيمة السلع والخدمات التي لها قيمة لان تلك الخدمة تعطي منفعة مثل السلعة. هذا مع إستبعاد ما يصعب تقويمه منها. المذهب الثاني: المذهب الماركسي حيث طالب بعدم ضرورة تقييم الخدمات وذلك لأن فلسفتهم مادية قائمة على أساس العمل. م القيمة فى نظرهم هى الناتجة عن العمل والتي تنتهي فى صورة مادية. ومما هو جدير بالذكر أن مشكلة تقييم الخدمات تشكل خطوره اكبر فى إقتصاديات الدول الناهضة لأن جانب من إقتصادياتها متغير فى مرحلة الاقتصاديات البدائية مما يجعل من الصعب تمييز خدمات عوامل الانتاج المختلفة بالإضافة إلى ما يكتنف الاقتصاديات المذكورة من أسباب التخلف الإحصائي. مشكلة تقييم الخدمات الحكومية: ثار بخصوصها كثير من الجدل بشأن إعتبارها ناتجاً نهائياً أو ناتجاً وسطياً وكيفية تقويمها. فالبعض يعتبرها ناتجاً نهائياً والبعض الآخر يعتبرها ضمن الناتج الوسيط... ومشكلة التقويم لهيئة الخدمات بدورها تثير مشكلة وذلك لأنها تقدم بالمجان. فلو طلب إلى قطاع الأعمال أن يدفع ثمنها مباشرة لارتفع سعر السوق إلى السلع التي تدخل فيها هذه الخدمات مما يستدعى احتسابها ضمن الناتج القومي بسعر التكلفة. ومن ناحية أخرى يمكن عدم احتسابها ضمن الناتج القومي على اعتبار أن هذه النفقات غير ضرورية أو أن المستهلكين قد يختارون خدمات أرخص أو أن المجتمع يدفع فعلاً مقابلها رسوم وضرائب مختلفة. وهناك نوعين من الخدمات الحكومية: النوع الأول: الخدمات العامة التي تساعد على حفظ الكيان الاجتماعي فى مجموعة وتعمل على صيانتها وهى تخدم الأفراد مجتمعين كالعادلة والأمن والدفاع وقد استبعدتها كوزنتى من الناتج القومي. فتعتبر إستهلاك مباشر للأفراد فتدخل فى الناتج

القومي وهي تقدم على أساس الضرائب والرسوم التي يدفعها الأفراد أو تقوم إجمالياً. وبين هذين النوعين يوجد نوع ثالث من الخدمات تلك التي تقدم إلى المشروعات لمساعدتها على تأدية إنتاجها مما يمكن معه إعتبارها مستلزمات للإنتاج أو ناتجاً وسيطاً ويجوز تقويمه. على أساس الضرائب المفروضة على المشروعات التجارية. ومن الناحية العملية سلكت الدول مسلكين: المسلك الأول: يطبق وجهة نظر ريتشارد ستون وتعتبر الحكومة مستهلك جماعي يخدم احتياجات الأفراد ويعامل معاملتهم بحيث يحتسب ضمن الناتج القومي إجمالي ما تشتريه الحكومة من سلع وخدمات. المسلك الثاني: فيسير على أساس احتساب القيمة المضافة في القطاع الحكومي باعتباره مشروعاً. الانتاج النهائي + الواردات = إستهلاك عام وخاص + إستثمار عام وخاص + صادرات ز وتتمثل هذه القيمة المضافة فيما يفيء إلى عناصر الانتاج خلال العملية الانتاجية لقاء مساهمتها فيها من أجور وريع وفائدة وأرباح. هذا ويطلق على الانتاج المضاف الانتاج النهائي. ويستخدم الانتاج النهائي لتغطية أغراض الاستهلاك الخاص وكذلك الاستهلاك الحكومي او العام والباقي هو الاستثمار الذي يستخدم مرة ثانية في العملية الانتاجية. البيئة التي توجد فيها مما أدى إلى ظهور قواعد تحكم الوحدات مجتمعة تتميز عن تلك القواعد التي تدرس الوحدة الاقتصادية وحدها: وقد تبلور هذا التفكير في تقسيم المجتمع الاقتصادي إلى مجاميع من الوحدات الاقتصادية المتجانسة بحيث يجمع بين كل مجموعته أو وظائفه منها صفات وخصائص. مشتركة وكذلك دوافع متشابهة ورد فعل واحد بالنسبة إلى الظروف والمؤثرات الاقتصادية المختلفة. ومن ثم ظهر في الحسابات القومية تقسيم الوحدات الاقتصادية إلى المجاميع التالية: ١ - الافراد الذين يتجهون إلى الكسب مجموعة قطاع الأعمال ٢ - أفراد تتجه إلى الاستهلاك مجموعة القطاع العائلي ٣ - أفراد لديهم سلطات وحقوق سيادية معينة مجموعة القطاع الحكومي ولهذا تقوم بعمل خدمات ٤ - أفراد تتعامل مع الخارج مجموعة قطاع العال ك الخارجي ملاحظات على ذلك التقسيم: 0 هذا التقسيم متداخل إلى حد كبير لأنه لايمكن الفصل بين كل قطاع والآخر ويمكن أن يعتبر هذا التقسيم وصف للنشاط الشخصي بمفرده فقط. بعض الكتاب اعترض على قطاع العالم الخارجي لان هذا القطاع يمثل مجموعة من الافراد من قطاع اعمال أو عائلي فلا يمكن أن نطلق عليهم قطاع خاص مستقل. هذه القطاعات متطلبات تكميلية لان بعض الانظمة في الدول المختلفة أكثر من هذه القطاعات أو أقلت منها وذلك راجع إلى تطور النشاط الانتاجي وتباينه لدرجة أن بعض الدول الافريقية بها ٤ اقطاع. 9 كثير من الوحدات الاقتصادية من هذا القطاعات قد تدخل في قطاع معين ثم ما تلبث أن تخرج منه وتدخل في قطاع آخر مثل الاذاعة خرجت من قطاع الخدمات إلى قطاع لاعمال بعد أن أصبحت منتجة وتربح. الصفقات الاقتصادية: يمكن القول بأن الصفقات الاقتصادية تعبير عن التبادل الذي يتم بالنسبة إلى السلع والحقوق المالية وذلك عند إنتقالها قانوناً من شخص إلى آخر أو من مكان إلى آخر أو عندما يتغير نوع وظيفتها التقليدية أو عندما يتم أداء خدمه. ويمكن التمييز بين نوعين من الصفقات. حقيقية ومالية. وذلك متبعاً لما إذا كان موضوع الصفقة سلعة أو خدمة وإقترنت بأداء مادي من أى نوع وإذا انصبت الصفقة على حق مالي من أي نوع. وهناك الصفقات الفعلية: وهي التي تتم وتحدث بالفعل. وهناك الصفقات الافتراضية: وهي التي تتحقق عندما تكون الصفقة خيالية مقصورة بين شخصين أو عندما نفكر في صفقة بين طرفين خياليين.